

الجلسة 31

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

نقطة أخرى حول الجنون

إن كافة المعطيات الماضية قد تحدثت حول الجنون الذي قد جُنَّ تلقائياً كما لو ضُرب ضرباً على مخه، ولكن لو جُنَّ من قبل نفسه كابتلاع الحبوب مثلاً، فإن هذا النمط من الجنون يعدّ عارضياً و اختيارياً، فيندرج ضمن عمومات القضاء، و ذلك وفقاً لتصريح مفتاح الكرامة، قائلاً:

و قد يقال: إن تردد (في وجوب القضاء للمجنون) الذيرة في محله فيما إذا لم يكن له تقصير فيه لأن المتبادر من الدليل و لعدم الفرق بينه وبين ما إذا لم يكن من فعله أصلاً لأن الجنون العارض قلما يكون بغير مدخلية فعله لأن مقتضى الطبيعة استواء الخلة لو خللت و طبعها فليتأمل جيداً وأما ما كان بتقصير منه فإنه يطلق عليه عرفاً أنه فوت الصلاة أو فاتته فيدخل تحت العمومات لفرق بين عدم طلب الشيء كالصلوة قبل دخول وقتها و الصلاة من الصغير و طلبه من المكلف إلا أنه لا يمكن تحقق المطلوب منه لنوم أو سكر فإنه يصدق في الثاني الفوات دون الأول لأنه يصدق عليه أنه فوت هذه الفريضة و الفضيلة العظيمة على نفسه و ليس هو أمر غلب الله عليه فيكون مسقطاً لقوله عليه السلام في الصحيح ما غلب الله عليه فهو أولى بالعذر إذ مفهوم العلة يقتضي القضاء إذا كان بفعل المكلف مع أنه مع انتفاء العلة يدخل في عموم من فاته و أيضاً يظهر منه أن الأصل في الإخلال بالفريضة ثبوت القضاء و التدارك إلا أن يكون الله سبحانه غلب عليه و أن الأصل في كل ما غلب الله تعالى عليه عدم وجوب القضاء و هو أوقف بالاعتبار و لهذا قيد الفقهاء بالإغماء المسلط و الجنون بما إذا لم يكن من فعله كما تستسمع و بهذا كله يندفع ما ذكره شيخنا الفاضل في الرياض من أن شمول عموم ما دل على قضاء الفائدة لما نحن فيه غير معلوم إذ موضوعه من صدق عليه الفوت و ليس إلا من طولب بالأداء و هذا و المعمى عليه من قبل نفسه غير مطالب به أصلاً فلا يصدق الفوت كما لا يصدق على الصغير و المجنون انتهى و أنت قد عرفت الحال فالراجح في النظر أن الجنون العارض بعد التكليف بتقصير منه من قبل الثاني و كيف كان فلا ريب في أن و المعمى عليه الأحوط القضاء و إن لم يكن مقصراً وفاقاً للأصحاب في ظاهرهم و قد تقدم في مباحث الأوقات تمام الكلام في المقام [1]

مقدمة المحقق الهمданى حول الجنون
لقد تحدث مصباح الفقيه بأنه لو حدث الجنون:

1. بفعله فلو جهل إفشاء هذا العمل إلى الجنون فلا يُسند الفوت إليه فلا قضاء إذن.
2. بفعله مع تقصيره و التفاته بإفضائه إلى الجنون لصدق عليه التفويت فتحتم القضاء وقتيئذ، إلا أنه خارج مما غلب الله عليه لأنه قد عمد إلى الجنون عمداً (فهو مختار إذن) فلم يحدث من قبل الله تعالى فعله القضاء إذن، إذ إن الأصل الأولى في باب القضاء هو ثبوت القضاء إلا لو عُدَّ مما غلب الله تعالى، بينما الأصل الأولى في كل ما غلب الله عليه هو عدم القضاء.
و بالتالي لو عد المرة مقصراً لتحتم عليه القضاء لصدق التفويت عليه و صح الاستناد إليه فإنه كالعالم.

و نلاحظ عليه بأن موضوع القضاء هو صدق الفوت فحسب، من دون أن نلحظ تحقق الاستناد إلى الشخص لكي يعتبر صدق التفويت أيضاً، و يشهد لذلك أن النائم قد فات عنه العمل بلا تفويت منه، نعم من نام عن العمل لكي يفوته فيتم الاستناد إليه أيضاً، و لكن لا نفتقر إلى عنوان التفويت.

وَالْحَاسِدُ أَنَّهُ يَتَوَجَّبُ قَضَاءُ الْعَمَلِ الْفَائِتُ إِلَّا لَوْ عُدَّ مَا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، كَالْجِنُونُ فَإِنَّهُ قَدْ فَاتَهُ إِلَّا أَنَّهُ يَعْدُ مَغْلُوبًاً.

دراسة نسبة دليل القضاء مع قاعدة الغلبة

وأما من حيث الصناعة الأصولية فنسبة الدليلين تتحقق بلونين وأسلوبين:

١. بنحو الحكومة: إذ إن دليل: ما غالب الله عليه فليس على صاحبه شيء ولا قضاء، يتصرّف في موضوع دليل القضاء اقض ما
فات بالحكومة التضييقية، بحيث نستنتج:

* بأنه لو استند الفوت إلى غلبة الله تعالى لما توجّب عليه موضوع القضاء كالمحنون لأنّه مغلوب.

* وَأَنَّ الْفَوْتَ الَّذِي لَا يُعَدُّ مَغْلُوبًا يَنْدَرُ جَمِيعَ مَوْضِعِ الْقَضَاءِ.

بنحو التخصيص: بحيث لا تتصرّف و لا تحكم قاعدةُ الغلبة على موضوع القضاء، بل إن القاعدة تمحو حكم وجوب القضاء فحسب، فلو فوت العمل بالنوم الغالب عمداً أو تقصيراً و حدثت الغلبة الإلهية، لاستندت نتيجةُ الحادثة - وهي تحقق نفس حالة الغلبة- إلى الله تعالى فحسب فلا قضاة عليه لأن فعله العمدي قد أوجَدَ الغلبة على كل حال، إذن فالعبرة بتحقق حالة الغلبة نهايةً رغم أن مقدمته قد صدرت عمداً وأُسندت إلى نفس الشخص إلا أن نفس الحالة الطارئة و حصول النتيجة الجنونية هي مما غلب الله، لأن يُسْتَنِدُ الفعل إلى المرء تماماً فيخرج عن قاعدة الغلبة (كما صنعه صاحب مفتاح الكرامة) أو يُسْتَنِدُ إلى الله تماماً لكي يندرج ضمن القاعدة، إذ ليس الميزانُ هو محض استناد الفعل إلى الشخص لكي ينضمُ الجنونُ العمدي ضمن وجوب القضاء، بل المحورية هي النتيجة الحاصلة حالياً فإنها تَنَسَّبُ إلى الله تعالى بلا ريب، رغم أن فعله المعمدي قد صدر عمدياً أو تقصيراً من تلقاء نفسه، وقد اتجه المحقق الهمданى نحو هذا الاتجاه أيضاً.

أجل، إن الظهور الأولي هي الحكومة أي إخراج أمثال المجنون موضوعاً عن القضاة، إلا أن البيان الثاني أي التخصيص، محض احتمالية ليس أكثر.

معالحة تذبذب صاحب الرياض

لقد تردد صاحب الرياض بأن: شمول عموم ما دل على قضاء الفائتة لما نحن فيه غير معلوم إذ موضوعه من صدق عليه الفوت و ليس إلا من طولب بالأداء وهذا والمغمى عليه من قبل نفسه غير مطالب به أصلًا فلا يصدق الفوت كما لا يصدق على الصغير و المجنون.

فإن مقولته المزبورة تتم لو لاحظنا أدلة القضاء بمفرداتها فقط، بينما المفترض أنا نمتلك قاعدة الغلبة أيضاً فإنها توضح أمكنة تحقق الفوت نظير الجنون التلقائي حيث إنه لا أهلية له لمطالبة التكليف أداءً وقضاءً، فتتخصص أدلة القضاء بقاعدة الغلبة وفقاً لما أسلفناه، بينما في الجنون العدمي يتم مطالبته تقديرأً ولهذا فيتوجب القضاء لمن جن نفسه عمداً أو تقصيراً، إلا أن أدلة القضاء تتخصص بقاعدة الغلبة عندئذ، لأن الأصل الأولى في الإخلال بالفرضية هو وجوب القضاء إلا لو اندرج ضمن غلبة الله على المكلف الله، فلا عبرة بالفوت أو التفويت بعدما اندرج ضمن القاعدة، بينما وفقاً للحكومة التي تفسر أدلة القضاء، فينتفي القضاء في الفوت المستند إلى الله ولكن يتوجب القضاء الإلهي في التفويت العدمي أو التقصيرى المنتسب إلى المرء بالتحديد.

و حيث قد تسلّمنا حكمة قاعدة الغلبة على أدلة القضاء فنعلّق على كلام السيد الخميني القائل بأنه: لا يجب قضاء ما تركه الصبي في زمان صباح، والمجنون في حال جنونه: إلا أن يحدُث الجنون من تلقاء نفسه فيتوجّب القضاء.

[1] مفتاح الكرامة في شرح قواعد العالمة (ط. القديمة)، جلد: ٣، صفحه: ٣٧٧ ، لبنان، دار إحياء التراث العربي.